ما بعد النفط : المشاركة في سلاسل القيمة العالمية كاستراتيجية لتعزيز الشراكة الأورو جزائرية

Beyond Oil: Participating in Global Value Chains as a Strategy To promote the Euro-Algerian partnership

جرمون سعاد [1*]، بوشول السعيد [2].

[1] جامعة الوادي ، (الجزائر)، djermoun-souad@univ-eloued.dz

[2] جامعة الوادي ، (الجزائر)، said.bouchoul@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/10/12؛ **تاريخ المراجعة**: 2018/10/18؛ **تاريخ القبول**: 2019/01/12

ملخص: شهدت أسعار النفط العالمية تراجعا حادا منذ صيف 2014 وحتى مطلع 2016، مما أدى إلى فقدان ما يقرب من 70% من قيمتها. والتي أثرت سلبا على اقتصادات دول المصدرة للنفط ، دفع التراجع الحالي لأسعار النفط إلى المطالبة بمراجعة جوهرية تستهدف التنويع الاقتصادي وذلك بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني ودعم الحركة التنموية ومن ثم تهيئة الأرضية المناسبة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية تعد الجزائر من بين الدول النّامية التي اقتنعت بعدم قدرتها على تحقيق تنميتها الاقتصادية بمعزل عن مشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر ،وخاصة مع تزايد أهمية سلاسل القيمة العالمية في تنظيم وتنسيق الإنتاج والروابط التجارية بين البلدان ، وتعتبر الاتفاقيات التي وقعتها الجزائر مع الاتحاد الأوروبي 22أفريل 2002 والذي دخل حيز التنفيذ بداية من سبتمبر 2005 ، فرص استراتيجية للجزائر للاندماج و تعزيز المشاركة في روابط الانتاج عبر سلاسل القيمة العالمية . سنحاول من خلال الورقة البحثية الاجابة عن الاشكالية التالية : إلى أي مدى يمكن للجزائر كمخزون استراتجي للموارد الطبيعية أن يندمج ضمن الروابط الانتاج العالمية عبر بوابة الاتحاد الاوربي ؟

الكلمات المفتاح : النفط ، سلاسل القيمة العالمية ، الشراكة الأورجزائرية .

تصنيف JEL : F23، F21.

Abstract: Global oil prices have fallen sharply since the summer of 2014 to the beginning of 2016, resulting in the loss of nearly 70% of their value. Which has negatively affected the economies of the oil-exporting countries, pushed the current decline in oil prices to demand a substantial revision aimed at economic diversification in order to revive the national economy and support the development movement and thus create the appropriate ground to attract more foreign investments Algeria is among the developing countries, To achieve their economic development in isolation from the participation of foreign direct investment, especially as the importance of global value chains in regulating and coordinating production and trade links between countries is growing. The agreements signed by Algeria and the European Union 22 April 2002, which came into effect as of September 2005, provides strategic opportunities for Algeria to integrate and promote participation in production linkages across global value chains. In the paper we will try to answer the following problem: To what extent can Algeria as a strategic resource for natural resources be integrated into the global production linkages through the EU portal?

Keywords: Oil, global value chains, Euro-Algerian partnership.

Jel Classification Codes : F23، F21.

* جرمون سعاد : الإيميل: djermoun-souad@univ-eloued.dz

- تمهيد :

شهدت أسعار النفط العالمية تراجعا حادا منذ صيف 2014 وحتى مطلع 2016، مما أدى إلى فقدان ما يقرب من 70% من قيمتها. ويرجع الانخفاض في أسعار النفط كنتيجة للعديد من العوامل بعضها متعلق بالعرض والطلب، والتي أثرت سلبا على اقتصادات دول المصدرة للنفط ، تعد الجزائر من بين الدول النّامية التي اقتنعت بعدم قدرتها على تحقيق تنميتها الاقتصادية بمعزل عن مشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر ، وتعتبر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية آلية من الاندماج الاقتصاد العالمي ، وتعتبر اتفاقية الشراكة الاور جزائرية فرص للجزائر لتعزيز مشاركتها ضمن سلاسل القيمة العالمية عبر الاتحاد الاوربي ، سنحاول من خلال الورقة البحثية الاجابة عن الاشكالية التالية : إلى أي مدى يمكن للجزائر كمخزون استراتجي للموارد الطبيعية أن يندمج ضمن الروابط الانتاج العالمية عبر بوابة الاتحاد الاوربي ؟

سنحاول الاجابة على الإشكالية وفقا للمحاور التالية :

أولا: قراءة في أسباب انخفاض أسعار النفط 2014 .

تخضع تغيرات سعر النفط لعدة عوامل متراكبة و متشابكة ، منها ما هو اقتصادي الطابع ويتعلق بآلية العرض و الطلب و التفاعل بينهما ، إذ يتأثر حجم المعروض العالمي من النفط بالقدرات الانتاجية وتوزيع الحصص الإنتاجية بين المنتجين العالمين من داخل الأوبك وخارجها (جانب العرض) ، وفي المقابل ، يتأثر مستوى الطلب العالمي على النفط بمستويات أداء الاقتصاد العالمي ونشاطه (مكونات الطلب) ، كما تؤثر العوامل الجيو سياسية في اسعار النفط ، من خلال تأثيرها في حجم الإنتاج ،وكميات المعروض العالمي ، وفي مستوى الطلب ايضا ، ذلك أن الكوارث الطبيعية و الحروب والنزاعات التي تهدد اماكن الإنتاج ، أو طرق النقل و التوزيع ، أو أماكن الاستهلاك ، تؤثر في أسعار النفط ، كما تتأثر الاسعار بدرجة الاستقرار السياسي في الدول المنتجة للنفط وبعض الدول الرئيسة المستهلكة له ،وعلى الصعيدين الإقليمي و العالمي ، بحيث أن حدوث أي نوع من الاضطربات السياسية على أي من تلك الاصعدة من شأنه أن يؤثر في مستويات أسعار النفط ، ويضاف إلى هذه العوامل جملة عوامل اخرى يمكن توصيفها بالسلوكية ،ونعتقد انها ذات شأن مهم جد في تقلبات أسعار النفط ، كونها تتعلق بسلوك العملاء الاقتصاديين و المستثمرين الماليين في ما يخص قرارات شراء عقود النفط و الغاز أو بيعها (التعددة آجال) ، اعتمادًا على عوامل الثقة و التوقع و المضاربة و الرغبة في تحقيق الأرباح ،وغالبا ما تتأثر هذه القرارات بالأوضاع الجيوسياسية وبالتوقعات حول اتجاه تغيرات الاسعار صعودًا أو هبوطاً [1].

قد كان للمخاوف بشأن تباطؤ ويرة نمو الاقتصاد العالمي ،و وفرة الامدادات و تباطؤ نمو الطلب على النفط في الصين دورا رئيسا في استمرار تراجع الأسعار خلال شهر جانفي 2015 ،وفي الوقت ذاته ، كان لزيادة مخزونات النفط العام في الولايات المتحدة و ارتفاع الدولار مدعومات بتوقعات تحسن الاقتصاد الامريكي دورا في حدوث هذا التراجع[2] .

شهدت أسعار سلة أوبك انخفاضا أكثر من النصف منذ أواسط عام 2014 حتى بداية عام 2015 ، فقد انخفض سعر البرميل الواحد من 105.4 دولار في جوان 2014 44.4 دولار في جانفي عام 2015 ،وهو أكبر انخفاض تشهده الأسعار منذ انهيارها عام 2008 ، الموقت بسبب الأزمة المالية العالمية (وصل البرميل الواحد من النفط إلى 37 دولار في ديسمبر 2008) ، والجدول التالي يوضح التغير في اسعار سلة أوبك مقارنة بالشهر السابق ، و بالشهر المماثل من العام السابق .

الجدول رقم (01): التغير في اسعار سلة أوبك مقارنة بالشهر السابق ، و بالشهر المماثل من العام السابق .

	2014											2015
	جانفي	فيفري	مارس	افريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جانفي
سعر سلة أوبك	104.7	105.3	104.2	104.3	105.4	107.9	105.6	100.8	96	85.1	75.6	59.5	44.4
التغير عن الشهر السابق	-3	0.7	-1.2	0.1	1.1	2.5	-2.3	-4.9	-4.8	-10.9	-9.5	-16.1	-15.1
التغير عن الشهر المماثل من العام السابق	-4.6	-7.4	-2.2	3.2	4.7	6.9	1.2	-6.8	-12.7	-21.6	-29.4	-48.2	-60.3

المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، تقرير شهري حول التطورات البترولية في الاسواق العالمية و الدول الأعضاء ، مارس **2015** .

لفهم **أسباب انهيار أسعار النفط** تتطلب منا تحليل الآتي :

يوضح الجدول رقم 02 أسفله الأولية المتعلقة بإجمالي الطلب العالمي على النفط خلال شهر جانفي 2015 إلى انخفاضه بمقدار 1.4 مليون برميل يوميا ، أي بنسبة 1.5 % مقارنة بمستويات الشهر السابق لتصل إلى 93.2 مليون برميل يوميا ، وهو مستوى مرتفع بحوالي 0.8 مليون برميل يوميا مقارنة بالشهر المناظر من العام السابق .

انخفض طلب مجموعة الدول الصناعية خلال شهر جانفي 2015 بمقدار 1.2 مليون برميل يوميا ، أي بنسبة 2.6 % مقارنة بمستويات الشهر السابق لتصل إلى 45.5 مليون برميل يوميا ، مرتفعا بحوالي 0.2 مليون برميل يوميا مقارنة بالشهر المناظر من العام الماضي ، كما انخفض طلب بقية العالم بمقدار 0.2 مليون برميل يوميا ، أي بنسبة 0.4% بمستويات الشهر السابق لتصل إلى 47.7 مليون برميل يوميا ، مرتفعا بحوالي 0.6 مليون برميل مقارنة بالشهر المنظر من العام الماضي . بينما تشير التقديرات الاولية إلى ارتفاع الكميات المعروضة من النفط خلال شهر جانفي 2015 بمقدار 0.1 مليون برميل يوميا أي بنسبة 0.1 % مقارنة بمستويات الشهر السابق لتصل إلى 96.6 مليون برميل يوميا ، وهو مستوى مرتفع بحوالي 3.8 برميل يوميا مقارنة بالشهر المناظر من العام السابق . وتظهر البيانات الاولية لمستوى الطلب والعرض من النفط العام خلال شهر جانفي 2015 فائضا قدره 3.4 مليون برميل ، مقارنة بفائض قدره 1.9 مليون برميل خلال الشهر السابق ، وفائضا قدره 0.4 مليون برميل يوميا خلال الشهر المماثل من العام السابق .

الجدو ل رقم 02 : موازنة العرض و الطلب على النفط .

	جانفي 2015	ديسمبر 2014	التغير عن ديسمبر 2014	جانفي 2014	التغير عن جانفي 2014
طلب الدول الصناعية	45.5	46.7	**-1.2**	45.3	0.2
باقي دول العالم	47.7	47.9	**-0.2**	47.1	0.6
إجمالي الطلب العالمي	93.2	94.6	**-1.4**	92.4	0.8
إمدادات أوبك	**37.1**	**37.2**	**-0.1**	**36**	**1.1**
نفط الخام	30.3	30.5	**-0.2**	29.6	0.7
سوائل الغاز و مكثفات	6.8	6.7	0.1	6.4	0.4
إمدادات من خارج أوبك	57.2	57	0.2	54.4	2.8
عوائد التكرير	2.3	2.3	0	2.4	**-0.1**
إجمالي العرض العالمي	96.6	96.5	0.1	92.8	3.8
الموازنة	3.4	1.9		0.4	

المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، نفس المرجع السابق .

ويعزى انهيار أسعار النفط إلى أسباب متعلقة بجانب العرض حيث حدث زيادة في إنتاج الأمريكي من النفط الصخري ، وتحول في سياسية منظمة أوبك من استهداف سعر معين إلى الحفاظ على حصتها في السوق[3] .

بالنسبة للعوامل المتعلقة بالطلب ، فإن انخفاض في أسعار النفط بحسب وكالة الطاقة الدولية (من 20 إلى 35 %) ما بين جوان إلى ديسمبر 2014 ، يرجع إلى انخفاض الطلب بالنظر إلى ما يلي[4] :

1. ركود في أوربا ؛
2. تراجع في الصين بعدة فترة من الاداء القوي ؛
3. ركود في الطلب في مناطق اخرى من العالم ؛
4. ارتفاع تطبيقات معايير الكفاءة في استهلاك الوقود ، في أمريكا و غيرها منالدول المتقدمة ؛
5. ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي ،وهو ما يساهم في ضعف الطلب في دول أخرى (مثل أوربا و اليابان) .

ثانيا : سلاسل القيمة العالمية (مفهوم ، عوامل المشاركة في سلاسل القيمة ، السياسات المتبعة) .

1. المفهوم :

سلاسل القيمة العالمية مفهوم حديث وصيغة جديدة للتجارة الدولية تقوم بموجبها عدة بلدان بالاشتراك في انتاج السلع والخدمات حيث تكتسي «المزايا النسبية والمطلقة»★ و«وفرة وندرة عناصر الإنتاج»★★ دورا هاما في التوزّع الجغرافي لأنشطة الإنتاج في إطار «سلاسل القيمة» ويُمثل كل اقتصاد أو صناعة «حلقة» في سلسلة انتاج دولية تقوم على التبادل في السلع والمنتجات الوسيطة. وتعود القيمة المضافة على طول هذه السلسلة إلى عوامل الإنتاج والمتمثلة في: «العمل»، «رأس المال»، «الأرض» و«التنظيم» بما في ذلك

«التكنولوجيا» و«رأس المال الفكري»★. وحتى نفهم طبيعة سلاسل القيمة العالمية ينبغي أولا تحليل عناصرها وهي: «القيمة المضافة»، «سلسلة القيمة» و«تجزئة عملية الانتاج».

وتُعرّف «**القيمة المضافة**» بأنها القيمة الإضافية التي خُلقت خلال مرحلة معينة من مراحل الإنتاج أو من خلال التسويق، فمن وجهة نظر الاقتصاد الكلاسيكي وخصوصا على مستوى الاقتصاد الكلي يعود معنى القيمة المضافة إلى مساهمة عناصر الإنتاج في زيادة قيمة المنتج أو الخدمة**5**.

ومن الناحية الاقتصادية يمكن تعريف القيمة المضافة بما يضيفه أي نشاط اقتصادي على إنتاج معين من قيم قابلة للتقييم النقدي وذلك من خلال مراحل التصنيع أو التسويق...إلخ فإنتاج كل سلعة يتطلب استعمال مادة أولية أو أكثر ويمر إنتاج هذه السلعة بعدة مراحل تصنيعية قبل أن تصبح بشكلها النهائي كبضاعة جاهزة للبيع**6**.

وتعرّف المنظمة العالمية للتجارة (WTO) القيمة المضافة لمنتج مصدّر بأنها الفرق بين القيمة الإجمالية للمنتج وقيمة المدخلات المباشرة وغير المباشرة المستوردة، باعتبار جميع السلع والخدمات الوسيطة الوطنية المستخدمة في تصنيع المنتج**7**.

تتألف نسبة 60 % من التجارة العالمية ، التي تتجاوز حاليا 20 تريليون دولار ، من التجارة في السلع و الخدمات الوسيطة التي تدمج ، خلال مراحل مختلفة ، في عملية إنتاج السلع و الخدمات الموجهة إلى الاستهلاك النهائي ،وقد أدى تجزؤ عمليات الإنتاج وتشتت المهام و الانشطة فيها على المستوى الدولي إلى ظهور نظم إنتاجية عبارة للحدود ،ويمكن أن تتخذ هذه النظم شكل سلاسل تعاقبية أو شبكات معقدة ،ويمكن أن يكون نطاقها عالميا أو اقليميا ،ويشار إليها عادة باسم سلاسل القيمة العالمية .

الشكل رقم 01 : القيمة المضافة في الصادرات العالمية 2010

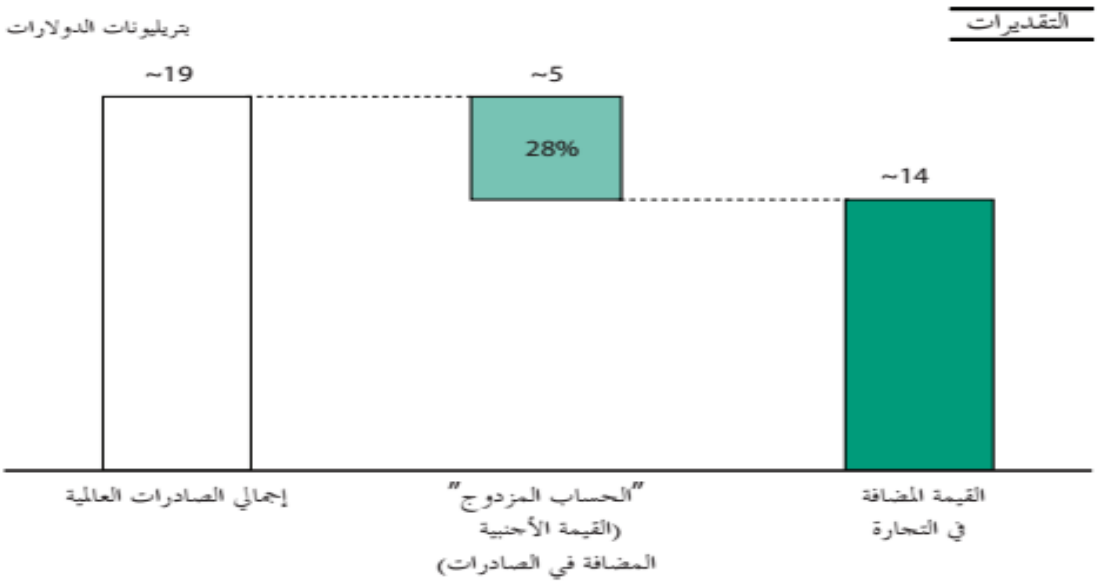

المصدر : أونتكاد ، تقرير الاستثمار العالمي 2013 .

2. العوامل الرئيسية التي تشكل قرارات سلسلة القيمة .

بوصفها ظاهرة اقتصادية عالمية حديثة، فإن سلاسل القيمة العالمية تظهر بوضوح إيجابيات وسلبيات التكثيف والتفاعلات المتبادلة بين البلدان، ويمكن أن تكون بمثابة استجابة للتحديات التي تواجهها في الاقتصاد المعولم، فإنه لا يمكن فقط أن توجه اهتماما خاصا للمنتج النهائي في حد ذاته من وجهة نظر العمالة والتنمية، ولكن أيضا يجب الاهتمام بأداء الشركات المشاركة في إنشاء المنتج النهائي. وكثيرا ما

ترى البلدان النامية أن تصبح جزءا من سلاسل القيمة العالمية كفرصة لإضافة القيمة في المنتج وتعزيز قدرتها التنافسية عن طريق تحسين الظروف الدولية.[8] لذلك هناك عدة معايير تساهم في تشكيل قرارات سلسلة القيمة نذكر الأكثر تأثيرا منها:[9]

• **إمكانات السوق المحلية:** الواقع أن هذا الحجم يهم عندما يتعلق الأمر بالقرارات من حيث قاعدة التصنيع أو الخدمة أو الابتكار، والحالة التجارية لجعل هذه الاستثمارات ببساطة أكثر إلحاحا عندما يمثل البلد المعني سوقا كبيرة، وفي ظل غياب الإنتاج المحلي وقدرة الخدمة والابتكار في هذه البلدان، قد لا يكون هناك منافسة في تلبية احتياجات العملاء المحليين الكبار، وسيؤدي التواجد المحلي غالبا إلى تعزيز الفرص التجارية بطرق أخرى، وكذلك من خلال تعزيز الاعتراف بالعلامة التجارية كمثال. وتجدر الإشارة إلى أنه في الحالات التي يكون فيها العملاء حكومات أو مؤسسات تابعة للدولة، قد تكون هذه الاستثمارات مطلوبة أيضا – بحكم القانون أو بحكم الواقع – لأسباب سياسية .

• **الموارد البشرية** : بالنسبة لشركات التصنيع المتقدمة مثل جنرال إلكتريك، فإن الإنتاجية تتغلب عموما على تكلفة اليد العاملة ، على سبيل المثال تحتفظ جنرال إلكتريك بمرافق خدمة محركات الطائرات في الولايات ذات التكلفة المرتفعة نسبيا مثل المملكة المتحدة وسنغافورة. وتواصل هذه المرافق تقديم قيمة تجارية هامة لمؤسسة الطيران لديها ، وتؤمن بأن الإنتاج يجب أن ينجرف إلى الولايات ذات الأجور المنخفضة. ومع ذلك فإن هذا لا يعني أن الولايات ذات التكلفة المنخفضة لا يمكن أن تكون مثمرة تماما. ففي سنوات قليلة مضت على سبيل المثال افتتحت شركة جنرال الكتريك منشأة إنتاج بقيمة 100 مليون دولار في هايفونغ، فييتنام، لتصنيع مولدات خاصة بالرياح؛ وأصبح المرفق بالفعل واحدا من الأكثر إنتاجية في العالم. وينظر الباحثون عن كثب إلى رأس المال البشري الذي يقدمه كل بلد، وما إذا كان يمكن أن يلبي احتياجات البلد ويصدق هذا بشكل خاص على مراكز البحوث العالمية التي تحتاج إلى الاعتماد على قاعدة من ذوي المهارات العالية من العلماء والمهندسين و الدكاترة.

• **البنية التحتية الطبيعية** : لكي تكون الدولة تسعى إلى اجتذاب الصناعات التحويلية والخدمات والابتكارات الراقية، يجب أن تكون لديها بنية تحتية مادية – طاقة موثوقة، ووسائل نقل، واتصالات – لتمكين المنشأة من الاتصال بعمليات الإنتاج العالمية في الوقت المناسب. وغالبا ما تكون البنية التحتية المادية أحد العوامل الرئيسية للتمييز بين الأسواق التي قد تكون لها نقاط قوة مماثلة (على سبيل المثال، الهند مقابل الصين).

• **البيئات القانونية و السياسية** : وربما كانت البيئة القانونية والسياسية هي أهم المحددات الأساسية لقرارات سلسلة القيمة، وقد يؤدي ضعف سيادة القانون – بما في ذلك ارتفاع مستويات الفساد، وضعف معايير العمل أو المعايير البيئية، أو ضعف حقوق الملكية الفكرية – إلى استبعاد بعض البلدان من سلسلة القيمة كليا أو إخضاعها لقيود هامة (على سبيل المثال، التكنولوجيا التي ستنقل إلى البلد) . على النقيض من ذلك، السياسات التي تدعم التصنيع والخدمات والابتكار – الاستثمار في التعليم ورأس المال البشري، البيئات التنظيمية الصديقة للتنبؤ والعمل، السياسات العملية القابلة للتطبيق – يمكن أن تساعد في التغلب على الانحرافات في مجالات أخرى.

ومن التحديات المتزايدة على نحو متزايد في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بسلسلة القيمة مجموعة متزايدة من السياسات الحكومية الرامية إلى فرض نقل التكنولوجيا (مثل سياسة "ابتكار السكان الأصليين") أو إنتاج الخدمات (مثل المحتوى المحلي أو سياسات "الشراء الوطنية")، كشرط للوصول إلى المشتريات الحكومية أو الأسواق الأخرى. وهذه السياسات – التي تهدف إلى تعزيز فرص الوصول إلى الاسواق للحصول على حصة أكبر من سلسلة القيمة – يمكن أن تؤثر بالتأكيد على اتخاذ القرارات المتعلقة بسلسلة القيمة في الشركات متعددة الجنسيات، خاصة عندما يكون لدى البلد سمات أخرى جذابة. ومن المؤكد أن هذه السياسات قد تثبت في نهاية المطاف أنها غير مجدية أو تعمل على حساب البلدان التي تفرضها.

وفي غياب الظروف الأساسية اللازمة للتصنيع والخدمات والابتكار لتحقيق النجاح – رأس المال البشري المناسب، والبنية الأساسية المادية، والبيئات القانونية والسياسية – ستتردد الشركات متعددة الجنسيات في الالتزام الكامل بهذه الأسواق. وفي حين أن البعض قد يكون على استعداد لتحديد جزء محدود من سلسلة القيمة الخاصة به كقاعدة للوصول إلى الأسواق، فإن قلة منها ستكون على استعداد لمخاطرة قدرتها التنافسية على المدى الطويل من خلال نقل قدرات الابتكار أو الإنتاج الأساسية إلى ولايات قضائية لا يمكن أن تدعمها ، غير أن هذه السياسات تشكل تحديا خطيرا للنظام التجاري العالمي في الأجل القريب، حيث أنها تهدد بتشويه القرارات ذات القيمة العالية وتخصيص الموارد فيما بين البلدان على نحو غير فعال .

ثالثا : السياسات المتبعة هي مفتاح استفادة التنمية من سلاسل القيمة العالمية .

إذا قررت البلدان أن تعزز بنشاط المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ، فينبغي لواضعي السياسات أن يعملوا ، في المقام الاول ، على تحديد درجة تطور الاوضاع التجارية و القدرات الصناعية في بلدانهم ،وتقييم المسارات الواقعية لتنمية تلك السلاسل من أجل التمركز الاستراتيجي ، والنفاذ إلى السلاسل القيمة العالمية ، و الاستفادة من المشاركة فيها ، و القدرة على الارتقاء فيها ، عناصر تتطلب اتباع نهج منظم يشمل [10]:

- ادماج سلاسل القيمة العالمية في استراتيجات التنمةي الشاملة و سياسات التنمية الصناعية ؛
- تسير نمو سلاسل القيمة العالمية بتهئية بيئة مواتية للاستثمار و التجارة و الحفاظ عليها ، وتوفير الهياكل الاساسية الداعمة ؛
- بناء القدرات الانتاجية في الشركات المحلية ،ويتطلب التخفيف من المخاطر التي تحف المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ؛
- وجود إطار بيئي واجتماعي وإداري متين ، وتنطوي مواءمة سياسات التجارة و الاستثمار ؛
- تحقيق التوافق بين السياسات و مؤسسات التجارة و الاستثمار .

الجدول03 : بناء إطار سياساتي إنمائي لسلاسل القيمة العالمية

العناصر الرئيسية	الإجراءات السياساتية الرئيسية
إدماج سلاسل القيمة العالمية في استراتيجية التنمية	• دمج سلاسل القيمة العالمية في سياسات التنمية الصناعية • وضع أهداف سياساتية على طول مسارات تنمية سلاسل القيمة العالمية
تيسير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية	• تهيئة بيئة مواتية للتجارة والاستثمار والحفاظ عليها • وضع الهياكل الأساسية اللازمة للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية
بناء القدرات الإنتاجية المحلية	• دعم تنمية المنشآت وتعزيز القدرة التفاوضية للشركات المحلية • تعزيز مهارات القوى العاملة
توفير إطار بيئي واجتماعي وإداري متين	• التقليل إلى أدنى حد من المخاطر المرتبطة بالمشاركة في سلاسل القيمة العالمية من خلال التنظيم والمعايير العامة والخاصة • دعم المنشآت المحلية في الامتثال للمعايير الدولية
تحقيق التآزر بين سياسات ومؤسسات التجارة والاستثمار	• ضمان الاتساق بين سياسات التجارة والاستثمار • تحقيق التآزر في مجال ترويج وتيسير التجارة والاستثمار • إبرام "الاتفاقات الإقليمية للتنمية الصناعية"

المصدر : أونتكاد ، تقرير الاستثمار العالمي 2013 .

المحور الخامس : اندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية .

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة عاملا هاما لنجاح المشروع المتوسطي ، كونها عامل انعاش لنمو اقتصاديات دول جنوب المتوسط ، لأنها تؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إليها وخلق فرص عمل وتحريك الآلة الإنتاجية ، وبالتالي الارتقاء بمستوى المبادلات التجارية ،ومنه تعويض عدم التوازن في ميزان المدفوعات على المدى القصير ،و تحفيز العرض على المدى المتوسط ، كما أنها تعتبر مصدر للمعرفة و التكنولوجيا ،وهو ما يمكن من انطلاقة حقيقية للاقتصاد الوطني[11] من أجل المساهمة في التنمية المحلية للبلد المضيف تحاول الجزائر جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، و ذلك من خلال إتباع سياسات اقتصادية مناسبة العاملة على دفع عجلة التنمية بالرغم من العراقيل التي تحد من جاذبيتها له. لهذا شرعت الجزائر بمسيرة من الإصلاحات وقد شكل جزء كبير من الإصلاحات المستهدفة وسيلة لتهيئة المناخ قصد استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية اللازمة لاستعادة ديناميكية عملية التنمية، ن خلال قيامها بإصلاحات جذرية بما يتلائم ومتطلبات المستثمر الأجنبي حيث شملت الاصلاحات [12] : -إصلاح المؤسسة العمومية الاقتصادية (استقلالية المؤسسات العمومية- إقرار عملية خوصصة المؤسسات العمومية)؛

-سياسات التحرير الاقتصادي (تحرير التجارة الخارجية ، تحرير الأسعار والتخلي عن الدعم) ؛

– إعادة تنشيط النظام البنكي الجزائري ؛ إصلاح النظام المحاسبي ؛ توفير و تدعيم المرافق العامة ؛

– أجهزة تطوير الاستثمارات و تنظيمها حيث صدرت العديد من القوانين والمراسيم التشريعية التنظيمية والتحضيرية، ومن أهمها قانون الاستثمار (88 – 25) وقانون (93 – 12) المتعلق بترقية الاستثمارات، فأسندت المهمة لهيئة جديدة تابعة للدولة تساهم في إنعاش الاستثمار في القطاع الخاص هي وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعته APSI تنشيط تحت وصاية الدولة. أما القانون (03 – 01) المتعلق بتطوير الاستثمار: فأسندت المهمة إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI .

وضعت الجزائر مؤخرا استراتيجية جديدة للإنعاش الصناعي و التي تهدف إلى تطوير وتحديث وإدماج متزايد للصناعة الجزائرية. في هذا المنظور، تسعى الحكومة لتحسين جاذبية الجزائر كوجهة استثمارية من أجل بعث النشاط الصناعي، خلق فرص الأعمال وتشجيع إنشاء إستثمارات جديدة. كما تهدف هذه المبادرة أيضا إلى ترقية الاقتصاد الرقمي, التنمية و وضع أليات جديدة مرنة ومبتكرة لتمويل المشاريع و تشجيع الصناعيين من أجل تحديث معداتهم الإنتاجية.

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تحسين الاندماج في سلاسل القيمة العالمية عبر ما يلي[13] :

1- مواءمة تشريعات النفط والغاز لاستقطاب المزيد من الاستثمارات المباشرة الأجنبية في التنقيب عن احتياطيات جديدة، بما في ذلك الاحتياطيات غير التقليدية والبحرية ؛

2- تحسين تموقع سوناطراك في أنشطة المصب الخاصة بالنفط والغاز عبر المشاريع الدولية الجديدة في شمال أفريقيا وغيرها؛

3- تطوير صناعة المصب الخاصة بالنفط والغاز، ومشتقات المواد الكيميائية والمحروقات ؛

4- إعادة تأهيل قطاع المقاولات العمومية لبناء مجموعات كبرى من المقاولات الإقليمية/العالمية وإنشاء مشاريع مشتركة مع الشركات الرائدة عالميا (أرسيلور ميطال، قطر للصلب، لافارج، رونو، ديملر، ماسي فيرغيسون.) وسيتم تطوير بعض المشاريع عبر التركيز على الصادرات مثل صناعة الصلب، مع أرسيلور ميطال أو قطر للصلب، أو في الإسمنت مع لافارج ؛

5- تطوير البنيات الأساسية الصناعية عبر 42أرضية أو محطة صناعية مندمجة توفر مساحة إجمالية تمتد على 14.000 هكتار ستصبح جاهزة بحلول ؛

6- اعتماد قانون جديد لتشجيع الاستثمارات المباشرة الأجنبية وتطوير المقاولات الصغيرة والمتوسطة ؛

7- تطوير الإمداد بالطاقة وصادرات الكهرباء عبر برنامج الطاقة الشمسية والمتجددة.

- **قراءة تقييمية حول الشركاء التجاريين و الاستثمارات الأجنبية في الجزائر (2001-2017)**

يوضح الجدول رقم أهم الشركاء التجاريين للجزائر (صادرات ، واردات) حيث يثبت أن الاتحاد الاوربي أهم شريك للجزائر بنسبة تقدر بـ 47.5 % واردات ، و 58.5 % صادرات ، مما يوضح أن اتفاق الشراكة الاورجزائرية ، له أثر واضح على هذه النسب بسبب الامتيازات الممنوحة للجزائر في شكل تخفيضات جمركية وبرامج دعم لتأهيل المؤسسات الجزائرية . تندرج هذه الاتفاقية في إطار مشوار برشلونة الذي دعت إليه المجموعة الأوروبية بغرض تطوير علاقات التعاون مع بلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط و بغرض إنشاء "منطقة ازدهار مشتركة" على المدى الطويل.

الجدول رقم 04: الشركاء التجارين للجزائر 2016 (%)

	الواردات	الصارات
الاتحاد الاوربي	47.5	58.5
الصين	18	11.4
امريكا	5	6.2
تركيا	4.1	4.4
الارجنتين	2.9	4.4
البرازيل	2.6	2.1
كوريا الجنوبية	2.2	1.7
الهند	2	1.6
السعودية	1.4	1.2
روسيا	1.2	1

European commission, European Union, Trade in goods with Algeria.

Source : http://trade.ec.europa.eu

يفرض اتفاق الشراكة الموقع مع الاتحاد الاوربي على الجزائر توفير مناخ ملائم وجاذب للاستثمارات الاجنبية و المحلية على حد سواء ، فالغاية الاساسية للجزائر من إقامة منطقة التابدل الحر تكمن في السعي إلى الرفع من مستوى جاذبية البلد للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، كما نلاحظ من خلال الشكل رقم 02 ابتداء من سنة 2000 زيادة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا راجع إلى سياسات الاصلاح المنتجهة من خلال البرامج الاستثمارية المتبعة ، ويلاحظ خلال عام 2014 قيمة الاستثمارات الأجنبية 1488 مليون دولار وذلك حسب تقديرات الاوتكاند تمثل ما نسبته 3.4 % من الإجمالي العربي لنفس العام ، أما سنة 2015 فشهدت الجزائر استثمارات أجنبية مباشرة سلبية قيمتها 587.3 مليون دولار وتمثل نحو 18 % من إجمالي التدفقات السلبية التي شهدتها الدول العربية 2015 . ما يعكس عزوف المستثمرين عن الوجهة الجزائرية ،والذي يعد تراجعا غير مسبوق للتدفقات المالية باتجاه الجزائر ،الملاحظ أن قطاع الطاقة شكل أحد أهم المصادر خلال السنوات الماضية، إلا أن دخول القطاع في أزمة وغياب البدائل جعل

الاستثمارات الأجنبية المباشرة تشح،أما سنة 2016 فقد عرف تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة باتجاه الجزائر، ارتفاعا مسجلا ما قيمته 1.5 مليار دولار ، وهو مؤشر إيجابي يأتي في خضم استمرار الأزمة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري المتأثر بانهيار أسعار النفط؛ الأمر الذي دفع بالمسؤولين إلى تبنّي مخطط عمل جديد، يرمي إلى تنويع الاقتصاد وتشجيع الاستثمار الوطني وبخاصة الأجنبي الذي يحظى بامتيازات عديدة، إن العودة القوية للجزائر راجعة إلى العديد من الاعتبارات الموضوعية، ومنها على سبيل الخصوص تحسن السياسات الاستثمارية والتحسن الأخير الذي عرفه الإنتاج النفطي. كما تعد الجزائر قانونا جديدا حول الاستثمار، التحفيزات الجبائية والمنشآت الضرورية للمشاريع الاستثمارية .

الشكل رقم 02: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر الفترة (2000–2016)

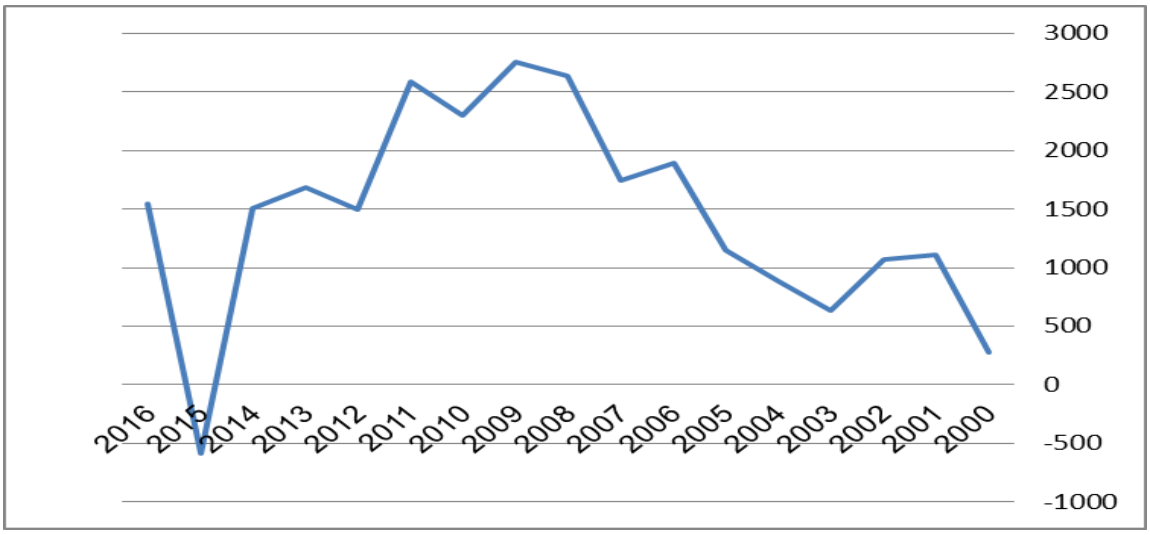

المصدر : من إعداد الباحث بناء على بيانات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

أما فيما يتعلق بنشاط الجزائر على صعيد الاستثمارات الاجنبية المباشرة الجديدة (greenfield) تشير قاعدة بيانات FDI Markets التابعة لمؤسسة فاينانشيال تايمز العالمية 2015 إلى مايلي[14] :

- خلال الفترة من جانفي 2003 و ديسمبر 2015 بلغ عدد المشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 381 مشروعا يتم تنفيذها من قبل 315 شركة عربية و أجنبية وتشير التقديرات إلى ان التكلفة الاستثمارية لتلك المشروعات تبلغ نحو 60 مليار دولار وتوظف نحو 92 ألف عامل كما يوضحه الجدول رقم 05 .
- خلال الفترة ما بين جانفي 2011 وديسمبر 2015 تتركز الاستثمارات العربية و الاجنبية الواردة إلى الجزائر في قاطاعات المعادن بقيمة 3.7 مليار دولار و العقارات بقيمة 1.7 مليار دولار ثم مواد البناء 1.3 مليار دولار .
- منذ جانفي 2011 تصدرت الجزائر مجموعة أورتز الاسبانية للانشاءات قائمة أهم 10 شركات مستثمرة في الجزائر حيث تنفذ 5 مشروعات ضخمة استثمارية تقدر بنحو 9.4 مليارات دولار .

الجدول رقم 05: مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر 2003-2015

العام	عدد المشروعات	التكلفة ملون دولار	عدد الوظائف	عدد الشركات
2003	23	5,046.30	4,732	22
2004	19	857.20	3,334	19
2005	45	10,545.30	11,049	43
2006	50	9,686.60	9,491	45
2007	29	4,070.10	5,711	28
2008	75	16,408.20	27,305	66
2009	32	2,605.10	5,872	28
2010	21	1,367.40	3,797	17
2011	27	1,431.60	2,565	24
2012	18	2,376.80	4,951	17
2013	16	4,284.60	7,298	12
2014	13	535.50	2,130	13
2015	13	749.40	3,758	13
الاجمالي	381	59,964	91,993	347

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016 .

من خلال الشكل رقم 03 ، نلاحظ أن قطاع الفحم و النفط و الغاز الطبيعي و قطاع المعادن و قطاع العقارات ، أخذة النصيب الأوفر للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 2003 -2015 .

الشكل رقم 03: الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي من 2003 إلى 2015

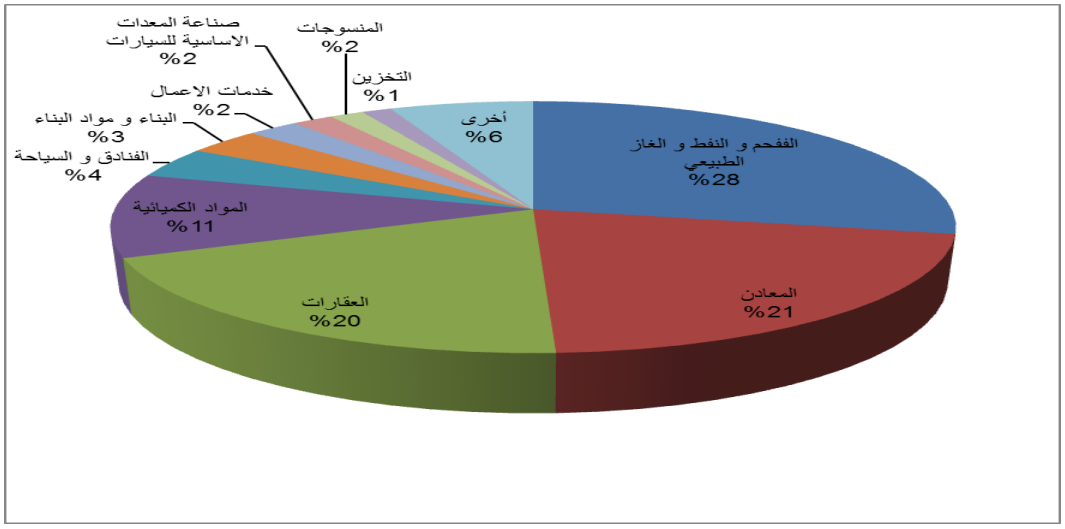

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016 .

رابعا : قطاع النفط والغاز في سلسلة القيمة الإقليمية

يمكن أن يكون تطور سلاسل القيمة الإقليمية ذات الصلة بالنفط والغاز عاملا رئيسيا في تنافسية منطقة شمال أفريقيا. وتعد الجزائر ومصر وليبيا فاعلين رئيسيين في الأسواق العالمية للنفط والغاز باحتياطيات وقدرات إنتاجية هائلة، في حين تملك موريتانيا احتياطيات ولكنها لا تملك الإنتاج. وتعد تونس والمغرب مستوردين محضين ويملكان احتياطيات محدودة من النفط والغاز التقليديين. ويُتوقع بأن جميع بلدان شمال أفريقيا تملك احتياطيات هائلة غير تقليدية (النفط الحجري والغاز،) ويتعين التأكد من هذا المعطى عبر التنقيب الميداني. وتتضمن الصادرات النفط الخام والغاز نحو أوروبا التي تُعد السوق الرائد .

وتحمل المنطقة فرصة هائلة لتطوير أنشطة تنافسية في منبع سلاسل القيمة الإقليمية اعتمادا على تحويل النفط والغاز، وربط المصادر الطاقية بسلاسل القيمة الموجودة، حسبما يلي :

- إنتاج الكهرباء للتصدير نحو أوروبا وبلدان المشرق (آسيا) علاقة بمشروع سوق الطاقة المندمجة الأورومتوسطية؛
- إنتاج البلاستيك والمواد المختلطة (بما في ذلك الأجزاء البلاستيكية والمختلفة من أجل صناعات السيارات والطائرات؛
- إنتاج الألياف الاصطناعية والمنسوجات لصناعة النسيج؛
- إنتاج الكيماويات والأسمدة من الغاز والنفط.

الخلاصة :

تواجه اقتصادات الدول المصدرة للنفط عاما مليئا بالتحديات حيث تواصل أسعار النفط انحدارها شهد عام 2014 عدداً من الأحداث الديناميكية التي أثرت على اقتصادات دول المصدرة للنفط دفع التراجع الحالي لأسعار النفط إلى المطالبة بمراجعة جوهرية تستهدف زيادة التنويع الاقتصادي ، حييث دخلت العديد من الدول المصدرة للنفط نحو اتخاذ إصلاحات اقتصادية غير مسبوقة تتضمن تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية ، وتعتبر المشاركة سلاسل القيمة العالمية رافعة حاسمة للتصدي للتحديات عبر عبر تحول اقتصاداتها هيكليا وتكثيف مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية، لتحصل هذه البلدان على حصة أكبر من القيمة المضافة التي يتم إنتاجها على طول سلاسل القيمة بواسطة اعتماد على استراتيجيات تنمية تتلاءم مع هذا الإطار وأن تحتل مركزا استراتيجيا في الحلقات ذات قيمة مضافة عالية .

– الإحالات والمراجع :

[1] أسامة نجوم ، قراءة في أسباب انخفاض أسعار النفط ، قطر : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،مارس 2015، ص : 17 .

[2] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، تقرير شهري حول التطورات البترولية في الاسواق العالمية و الدول الأعضاء ، مارس 2015 .

[3] البنك الدولي ، انخفاض أسعار النفط ، منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقا ، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الاوسط و شمال افريقا ، العدد الربع ، جانفي 2015 .

[4] خالد بن راشد ، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون ، المركز العربي للأبحاث و دراسة والسياسات ، قطر ، أوت 2015 .

★. اعتبارات الميزة أو النفقة المطلقة والتي أصّل لها رائد المدرسة الكلاسيكية «آدم سميث» أما اعتبارات الميزة أو النفقة النسبية التي أصّل لها «دفيد ريكاردو»، والتي مثّلت مُرتكزات الفكر الكلاسيكي في تفسير التجارة الخارجية، ومثلت المرجعية النظرية للتنافسية الدولية. فواقع حال التنافسية الدولية الراهنة يتجلى بصيغة

ميزات نسبية أحيانا وميزات نسبية ومطلقة أحايين أخرى، وأنّ عملية الاستحواذ على الميزات النسبية والمطلقة معاً أصبحت اليوم معلماً رئيسياً للنقلة النوعية في وظيفة رأس المال، يتجلى ذلك في كفاءة الأداء الاقتصادي في منظوريه العالمي والمحلي.

★★. ارتكازا على نظرية «برتيل أولين» والذي بنى تأصيلاتها النظرية ارتكازا على أفكار مواطنه الاقتصادي السويدي «إيلي هيكشر» الذي أكّد على الاختلافات في هبات الدول من عوامل الإنتاج كشرط أساسي لقيام التجارة الدولية.

★ . تُحدد النظرية الاقتصادية عناصر الإنتاج ضمن العوامل الأربعة المعروفة، في حين يُدرج كل من «التكنولوجيا» و«رأس المال الفكري» ضمن عاملي «التنظيم» و«العمل» ترتيبا، إلاّ أننا خصصناهما بالتمييز لأهميتهم النسبية في تحديد تموضع الدول ضمن حلقات ومستويات سلاسل القيمة العالمية.

[5]. ماجدة عزت حسين بكير عبده، **الجودة المدركة لخدمة المواقع الالكترونية وأثرها في تحقيق القيمة المضافة من وجهة نظر طلبة الجامعات الخاصة**، رسالة ماجستير تخصص الأعمال الإلكترونية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012، ص32. (2016/01/27)
http://www.meu.edu.jo/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=1385:2013-01-16-12-24-43&catid=172&Itemid=877

[6]. علاء درويش، **ماهية القيمة المضافة في التسويق**، رسالة ماجستير، تخصص تسويق، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2010-2009، ص:6

[7].*OMC, IDE-JETRO,* ***la structure des échanges et les chaines de valeur mondiale en l'Asie de l'Est : du commerce des marchandises au commerce des taches,*** *Imprimé par le secrétariat de l'OMC, Genève, 2011, p 96 (13/11/2015)*
https://www.wto.org/french/res_f/booksp_f/stat_tradepat_globvalchains_f.pdf

[8] Meshkova T., Moiseichev E. (2016) **Foresight Applications to the Analysis of Global Value Chains** , Foresight and STI Governance, vol. 10, no 1 , DOI: 10.17323/1995-459x.2016.1.69.82 , p70 .

[9] World Economic Forum, **The Shifting Geography of Global Value Chains: Implications for Developing Countries and Trade Policy** , 2012,p25.

[10] أونتكاد ، تقرير الاستثمار العالمي 2013 ، ص : 26 .

[11] أسماء سي علي ، انعكاسات اتفاقية الشراكة الاورو متوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية (آفاق ما بعد 2017) ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة شلف ، 2017 ، ص: 343 .

[12] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، www.andi.dz .

[13] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ، تشجيع سلاسل القيمة الإقليمية في شمال أفريقيا ، الطبعة الأولى، مارس 2016 ، أديس أبابا – إثيوبيا

[14] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، مرجع سبق ذكره .